Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 330-345
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.17**

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

# Evaluation of the performance efficiency of large pharmaceutical companies in the private sector in Iraq for the period (2010-2020)

**Hadeel G. Hachim Al-Hayani*, Hanaa A. Hammood Alsamarai**
College of Administration and Economics, University of Mustansiriaaj

***Keywords:***
Performance efficiency assessment, pharmaceutical industries, Private Sector.

**A R T I C L E  I N F O**

***Article history:***
Received 03 Jul. 2023
Accepted 16 Jul. 2023
Available online 30 Sep. 2023

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
**Hadeel G. Hachim Al-Hayani**
College Of Administration and Economics, University of Mustansiriaaj

**Abstract**: The Pharmaceutical industries of important chemical and strategic industries, which receive support and attention from all countries of the world as they directly affect human health and life. The research aims to study and evaluate the performance of large pharmaceutical companies in the private sector, based on the analytical economic approach .

The research is divided into three sections, the first section dealt with the methodology of the study, while the second section dealt with the theoretical framework for studying the efficiency of economic performance and the theoretical framework for the pharmaceutical industries, and the third section focused on an overview of the pharmaceutical industries and their impact in the private sector and also dealt with the analysis of the economic performance of large companies for the pharmaceutical industries In the private sector, using only three criteria (partial production criterion, added value criterion, and growth criterion) due to the lack of sufficient data for the private sector. In order to obtain financing and modern technology, the research also recommended revitalizing the laws regulating the work of the private sector through which it can encourage it to mobilize its capabilities and expertise within the country.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 330-345
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.17**

# تقييم كفاءة أداء الشركات الكبيرة للصناعات الدوائية في القطاع الخاص في العراق للمدة (2010-2020)

**هديل جاسم حاجم الحياني** **هناء عبد الغفار السامرائي**
**كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية**

**المستخلص**

تعد الصناعات الدوائية من الصناعات الكيمياوية والاستراتيجية المهمة، والتي تحظى بالدعم والاهتمام من جميع دول العالم كونها تؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان وحياته، يهدف البحث إلى دراسة وتقييم الأداء للشركات الدوائية الكبيرة في القطاع الخاص، بالاعتماد على المنهج الاقتصادي التحليلي.

وينقسم البحث على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منهجية الدراسة، فيما تناول المبحث الثاني الاطار النظري الخاص بدراسة كفاءة الأداء الاقتصادي والاطار النظري للصناعات الدوائية، وقد ركز المبحث الثالث على نبذة عن الصناعات الدوائية ووقعها في القطاع الخاص وتناول أيضاً تحليل الأداء الاقتصادي للشركات الكبيرة للصناعات الدوائية في القطاع الخاص باستخدام ثلاثة معايير فقط (معيار الإنتاج الجزئية، معيار القيمة المضافة، معيار النمو) بسبب عدم توفر البيانات الكافية للقطاع الخاص، وخلص البحث إلى نتائج عدة أهمها أن الصناعات الدوائية المحلية بحاجة إلى اعادة تأهيل وإن القطاع الدوائي الخاص بحاجة إلى الاستثمار الأجنبي من أجل الحصول على التمويل والتكنولوجيا الحديثة، كما أوصى البحث إلى تنشيط القوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص التي يمكن من خلالها أن تشجعه على تعبئة إمكانات وخبراته داخل البلد.

**الكلمات المفتاحية:** تقييم كفاءة أداء، الصناعات الدوائية، قطاع خاص.

**المقدمة**

تعد الصناعات الدوائية من الصناعات التحويلية الكبيرة المرتفعة القيمة المضافة وتمتلك معدل ربحية مختلف عن باقي الصناعات، كما إنها من الصناعات الضرورية لصحة الإنسان والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع الرعاية الصحية، كما إنها صناعة تنافسية بامتياز، إذ يشهد سوق الدواء احتكار من قبل الشركات العملاقة التي تعمل على السيطرة على هذا القطاع. من جانب آخر تبرز أهمية الصناعات الدوائية من كونها بمثابة التنظيم المسؤول عن رعاية المجتمع وذلك من خلال ما توفره من أدوية ومستلزمات طبية كثيفة رأس المال والمعرفة لضمان بقاء واستمرار المجتمع.

يتسم هذا القطاع بالأرباح العالية للشركات متعدة الجنسية في مجال صناعة الادوية والمستحضرات الطبية، أما في السنوات الأخيرة ومن خلال ما عاشه العالم خلال الانتشار العالمي لكوفيد 19 في عام 2019 جعل معظم الصناعات في حالة كساد كل القطاعات الصناعية والتجارية ماعدا قطاع واحد وهو صناعة الأدوية حيث انتعش هذا القطاع خلال هذه الفترة بسبب الظروف الاستثنائية غير المسبوقة، مما جعل من ضرورة تطوير وتشجيع الصناعة الدوائية من أجل تحقيق الأمن الدوائي خلال الأزمات الصحية، في العراق يوجد العديد من الشركات والمصانع الدوائية في القطاع العام بالإضافة إلى بعض الشركات والمصانع التابعة للقطاع الخاص والقطاع المختلط. ولكن هذه الشركات والمصانع لا تغطي سوى 20% من حاجة السوق المحلية من الدواء، حيث يتم تغطية النقص الحاصل من الأدوية عن طريق الاستيراد من الخارج، الأمر الذي دعا إلى تقييم أداء الشركات

الكبيرة للصناعات الدوائية في القطاع الخاص باستخدام ثلاثة معايير (معيار الإنتاج الجزئية، معيار القيمة المضافة، معيار النمو) بحسب توفر البيانات الخاصة بهذه الصناعات في القطاع الخاص. تضمن البحث أربعة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي والمبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

## المبحث الاول: منهجية الدراسة

**أولاً. مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث بعدم قدرة الصناعات الدوائية العراقية على تغطية احتياجات السوق المحلية من الأدوية، حيث جميع الشركات الدوائية في العراق ومن ضمنها الشركات الخاصة ,لا تغطي إلا نسبة قليلة من الطلب المحلي للدواء والذي يؤدي إلى الاعتماد بشكل اكبر على الاستيراد الدوائي من الخارج لسد احتياجات السوق المحلي وزيادة هذا الاستيراد زاد من العجز الحاصل في الميزان التجاري العراقي، حيث تذهب معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن الإنفاق على البحث يمكن أن يصل إلى أكثر من 10% من قيمة المبيعات الدوائية من أجل الحصول على منتج علاجي جديد باستخدام التكنولوجيا المتطورة وبهذا نجد أن هناك اختلاف باستخدام التكنولوجيا للصناعات الدوائية في الدول المتقدمة عن استخدامها في الدول النامية حيث إن الدول المتقدمة تعتمد على الابتكار، بينما الدول النامية تعتمد على تحسين الطرق التصنيعية والرقابة على الجودة فقط ومن هذه الدول العراق.

**ثانياً. فرضية البحث:** يفترض الباحث تراجع الأداء الاقتصادي للشركات الكبيرة للصناعات الدوائية في القطاع الخاص وانحرافها عن الخطط والأهداف المرسومة لها بسبب الضعف في بالبنية التكنولوجية وعدم الاهتمام بالبحث والتطوير وتحسين المعدات للصناعات الدوائية الكبيرة في القطاع الخاص، وغياب الدعم الحكومي لها والذي يضعف من القدرة التنافسية لها، وبتالي يؤدي إلى زيادة نسبة الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات الدوائية.

**ثالثاً. أهداف البحث**: يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم وآليات ومعايير تقييم كفاءة الأداء للشركات الخاصة للصناعات الدوائية، كذلك دراسة واقع الصناعات الدوائية في العراق وذلك من خلال إجراء عمليات تقييم أداء للشركات الكبيرة للصناعات الدوائية في القطاع الخاص عن طريق استخدام معايير تقييم الأداء لمعرفة مدى كفاءة أداء شركات الصناعات الدوائية الخاصة في العراق وقدرتها على استغلال مواردها المتاحة للمدة (2010- 2020).

**رابعًا. أهمية البحث:** تظهر أهمية البحث نتيجة اهمية الصناعات الدوائية نتيجة ارتباطها بصحة الإنسان وبالتالي أهمية تقييم الأداء الاقتصادي في تطوير وتحسين الأداء من أجل رفع قيمة الإنتاج للشركات الدوائية في القطاع الخاص وبالتالي زيادة الإنتاج الدوائي المحلي وتغطية احتياجات السوق والذي يؤدي إلى تقليل الاستيرادات الدوائية

**خامساً. منهجية البحث:** تم الاعتماد على المنهج الاقتصادي التحليلي المقارن وصولاً إلى هدف البحث وتقييم الأداء لمصانع الكبيرة في القطاع الدوائي الخاص، وذلك من خلال المقارنات الزمانية لمعايير تقييم الأداء الاقتصادي بعد تحليل البيانات الخاصة وتحديد الانحرافات إذا وجدت وتقديم الحلول المناسبة له.

**سادساً. حدود البحث المكانية والزمانية:**

**الحدود المكانية:** الشركات الكبيرة للصناعات الدوائية في القطاع الخاص العراقي.

**الحدود الزمانية:** للمدة (2010- 2020).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 330-345
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.17

## المبحث الثاني: الجانب النظري

**أولاً. مفهوم تقييم كفاءة الأداء:** يعد تقييم الأداء الاقتصادي من أهم الوسائل لتصحيح التخطيط الاقتصادي والعائد على المشروعات الاستثمارية لكي تصل إلى أفضل الأهداف الاقتصادية (العيساوي، 2015: 201). تأتي أهمية عملية تقييم الأداء الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة وذلك من خلال التخطيط العلمي والاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية. وردت الكثير من المفاهيم الخاصة بتقييم الأداء الاقتصادي بسبب اختلاف الآراء لدى الكتاب والباحثين، ولكن جميعها تتفق في كونه وسيلة تستخدم لمعرفة المدى الذي حققته الوحدة الاقتصادية من الأهداف المحددة لها. حيث عرف مصطلح الأداء على أنه القدرة على تحويل مدخلات الوحدة الاقتصادية إلى مخرجات على شكل خدمة أو سلعة وبمواصفات محددة وبأقل كلفة. أما مصطلح التقييم فقد تم تعريفه على أنه عملية تحديد قيمة أو درجة النجاح في إنجاز أهداف تم اعتمادها مسبقًا. كما يعرف على أنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات والمؤشرات والنسب والمعايير التي تستخدم في معرفة أوجه الضعف والقوة في المشاريع والقطاعات، ومعرفة مدى تحقق الأهداف التي أنشئ المشروع من أجلها.

**ثانياً. معايير تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي:** هناك العديد من المعايير التي يتم استعمالها في عملية التقييم، لذلك لابد أن التأكيد على حقيقة مهمة تتمثل بضرورة وضع معايير تقييم كفاءة الأداء بحيث تتوافق مع الأهداف التي أنشأت من أجلها الوحدة الاقتصادية من هذه المعايير هي.

1. **معيار الإنتاجية:** تعد الإنتاجية من الموضوعات الحيوية التي حصلت على اهتماماً متزايداً في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تم تعريف الانتاجية على أنها عدد الوحدات الإنتاجية لكل عامل أو عنصر انتاج في مدة زمنية معينة، أي أنها الوحدات الزمنية التي يحتاجها العامل لإنتاج وحدة واحدة من المنتج، حيث يمكن القول إن الإنتاجية هي النسبة بين المدخلات والمخرجات ويمكن تمثيلها رياضيا كالآتي (الجميلي، 2018: 30-35):

❖ الإنتاجية = المخرجات / المدخلات

سيتم استعراض أهم المؤشرات المتعلقة بمعيار الانتاجية الجزئية وكما يأتي (الجبوري، 2002: 20):

❖ إنتاجية العامل= قيمة أو كمية الإنتاج / عدد العاملين

حيث يقيس هذا المعيار كمية أو قيمة الانتاج التي ينتجها العامل.

❖ انتاجية الاجر = قيمة الانتاج / إجمالي الرواتب والأجور

يشير هذا المعيار لقيمة الإنتاج التي تنتجها الوحدة النقدية الواحدة من الأجور والرواتب.

2. **معيار القيمة المضافة:** يعد معيار القيمة المضافة من المعايير المهمة والشاملة وذلك لأنه يعكس أهمية الوحدة الاقتصادية ودورها في الاقتصاد الوطني، كما يعد من أفضل المعايير الاجتماعية لتقييم المشروعات العامة، حيث إنه في الوقت الذي يعد معيار الربح الأهم على مستوى المشروع الخاص فإن معيار القيمة المضافة يعد الأهم على المستوى الوطني وبالأخص عنصري الرواتب والأجور من بين عناصر القيمة المضافة لأنهما يعكسان مدى تشغيل العمالة الذي تهتم به الدولة، فضلا عن ما يوفره المشروع من قيم مضافة غير مباشرة للمشروعات الاقتصادية الأخرى (ال ادم، واللوزي، 2005: 230). يستخدم هذا المعيار لبيان القيمة المضافة التي تتولد عن عملية من الانتاج، حيث يمكن تعريف القيمة المضافة على أنها الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي وقيمة المستلزمات المستخدمة في الإنتاج. وبعبارة أخرى يتم تعريف القيمة المضافة على أنها القيمة التي تضاف الى قيمة السلع الوسيطة كنتيجة للعملية الانتاجية، أي هي قيمة السلعة مطروحاً منها مجموع قيم عوائد عوامل الإنتاج (العاني، 2018: 230).

- **القيمة المضافة الإجمالية:** تعد القيمة المضافة الاجمالية عبارة عن الفرق بين قيمة الانتاج ومستلزمات الإنتاج الداخلة في العملية الانتاجية كما في المعادلة الآتية:

القيمة المضافة الإجمالية = (قيمة الإنتاج - قيمة مستلزمات الانتاج)

- **القيمة المضافة الصافية:** تعد القيمة المضافة الصافية عبارة عن القيمة الاجمالية بعد طرح الاندثار منها كما في المعادلة الآتية:

القيمة المضافة الصافية = (القيمة المضافة الاجمالية - الاندثار).

3. **معيار نمو الإنتاج**: يعد معيار النمو من المعايير المهمة للمشاريع الاقتصادية حيث يقيس هذا المعيار معدلات النمو والانخفاض فيما بين السنوات الانتاجية من ناحية قيمة الإنتاج وكمية الإنتاج ويبين معدلات النمو بين السنوات الانتاجية. ويعد هذا المؤشر مهم بالنسبة لأي منشأة حيث تستطيع من خلاله معرفة التراجع أو التقدم بين الفترات الانتاجية وغالبا ما تكون سنة، وتستخدم الصيغة الرياضية التالية لهذا المعيار (الجميلي، 2018: 39)

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{السنة الحالية - سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}} \times 100$$

**ثالثاً. مفهوم الصناعات الدوائية:** عرفت الصناعات الدوائية بأنها عبارة عن صناعة العقاقير الطبية باستخدام أعشاب طبية أو مواد كيميائية ونباتات خام، حيث يقوم الصيدلي بتركيبها واخضاعها لسلسلة من التحاليل والبحوث والاختبارات حتى يتمكن المستهلك من استخدام الدواء في صورته النهائية (جلالي، 2010: 174). تمثل صناعة الأدوية قطاع أساسي من قطاعات الاقتصاد الصناعي القائم على المعرفة والابتكار، تتكون هذه الصناعة من الشركات العاملة في تصنيع وتوزيع الأدوية والبحث والتطوير لإنتاج أدوية أو مستحضرات بيولوجية. ويمكن تعريف الأدوية على أنها عبارة عن مواد كيميائية او طبيعية تستخدم للعلاج للشفاء أو لتخفيف الآلام وذلك من خلال التأثير على الوظائف الحيوية بطريقة ايجابية، علمًا أن الأدوية الحديثة لها أهمية كبيرة وتأثير إيجابي على الرفاهية الإنتاجية الاقتصادية عن طريق دورها الفاعل بإنقاذ حياة الإنسان وأيضاً زيادة العمر الافتراضي وتقليل العمليات الجراحية وتقصير مدة الإقامة في المستشفى (Ling Wang, 2009: 33-34). ولقد تم استخدام الادوية من قبل البشر لعلاج الأمراض منذ أكثر من 3000 سنة حيث تم تسجيل عشرات

الادوية ذات الأصل الحيواني والنباتي في الصين وبنهاية القرن السادس عشر كان الصينيون يستخدمون ما لا يقل عن 1900 علاج عشبي. كما تم كتابة خمس مجلدات في اليونان في القرن الأول الميلادي حول مهنة الأعشاب من قبل عالم النباتات اليوناني Discords، ومن تلك الفترة كانت هناك محاولات من قبل ممارسي مهنة الاعشاب لعلاج العديد من الأمراض في مختلف العالم (Shiqw,2010: 1589-1583).

**رابعاً. توصيف قطاع الصناعات الدوائية:** يعد قطاع الصناعات الدوائية من أكثر القطاعات الحيوية وله أهمية خاصة بين باقي فروع الصناعات التحويلية وذلك بسبب: (العلاق، 2007: 289)، (اوزكان، 2020: 3-4):

1. تتطلب الصناعة الدوائية أنماط إنتاج عالية من التقنيات فضلا عن احتياجها إلى ملاكات علمية متنوعة ومتطورة، لاسيما العاملين منهم في حقل البحث والتطوير والرقابة النوعية مما يؤدي إلى ارتفاع العائد في الاستثمار في الصناعة الدوائية.
2. تعتمد بشكل كبير ومباشر على الاكتشافات العلمية والتكنولوجية، مما يفرض عليها التجديد الدائم.
3. الصناعة الدوائية هي أكثر صناعة متقنة بين الصناعات في العالم فهي تخضع لأكبر عدد من القوانين والقيود والأنظمة التي تتحكم بمختلف مراحل أعمالها منذ وضع المخططات وبداية الانشاء وحتى بعد طرح انتاجها في الصيدليات، ففي سبيل المثال، موقع او مكان بناية مصنع الدواء أو نوعية البناء ولون الجدران ونوعية الارضيات كلها خاضعة لشروط ومواصفات محددة تكون غير مهمة في استخدامات أخرى غير صناعة الدواء.
4. خطورة المنتجات الدوائية وأهميتها لذا فإن عمليات تصنيعها تخضع لشروط خاصة أهمها مبادئ التصنيع الجيد.
5. تنوع المواد الخام المستخدمة في الإنتاج لكل مستحضر.
6. هذه الصناعات تتميز بضخامة رأس المال اللازم لإقامتها بسبب تعقيد عملياتها الصناعية الفنية، ثم إن مؤسساتها ذات تطور تكنولوجي هائل، وذات تكاليف عالية، وإنها تستخدم أحدث الأجهزة وطرائق الإنتاج، لهذا لا تتطلب إلا عددا قليلا من الأيدي العاملة ولكن على مستوى فني عال.
7. يعد الدواء من السلع ذات الطلب غير المرن حيث يستمر الطلب عليها حتى مع ارتفاع أسعاره وذلك لأنه سلعة ضرورية وان عدم توفره يؤثر على صحة الإنسان، وإن توفرت بعض البدائل في بعض الأحيان إلا أن الطلب عليه يظل غير مرن ولكن بدرجات مختلفة من المرونة، ويأتي الطلب عليه من ارتفاع معدل الاصابات بالأمراض وخاصة المزمنة. ومن جانب آخر تتسم أيضاً الصناعات الدوائية بعدم مرونة العرض لأنها صناعة كثيفة البحث والتطوير.
8. تعد طبيعة سوق المنتجات الدوائية من الصناعات ذات الطبيعة الاحتكارية وسيطرة عدد قليل من الشركات على نسبة كبيرة من السوق

## المبحث الثالث: الجانب العملي

**أولاً. النشأة التاريخية للصناعات الدوائية في العراق:** صدر قانون تشجيع الصناعة الوطنية في العراق سنة 1929 وأصبح نافذ المفعول اعتبارا من 4/حزيران/1961 بإصدار قانون التنمية الصناعية، من جانب آخر صدر قانون جديد لتشجيع الصناعة في العراق سنة 1950 وتم تعديله في سنة 1955 لتوسيع مجال زيادة عدد الامتيازات للصناعة. إن هذه التطورات في السياسة الداعمة

للاستثمارات الصناعية جاءت بعد اتفاقية النفط لسنة 1950 التي ضمنت للعراق زيادة كبيرة في عوائد النفط وتأسيس مجلس الأعمار، إن هذا المجلس قد تولى مسؤولية وضع منهاج لاستثمار الأموال في تنمية الاقتصاد الوطني تنمية شاملة، فقد أسس هذا المجلس بموجب قرار قانون 23 الصادر في مايس/ ايار عام 1950 خصص له 70% من عوائد النفط لأغراض الانفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية (كجه جي، 2002: 43-53).

تعد شركة قطرة العين التي تم انشاها في عام 1920 من القرن الماضي أول معمل لإنتاج الأدوية في العراق وأنشأت شركة اخرى لإنتاج الأدوية بمساعدة فنية من شركة بلجيكية، ولكي يطمأن لإيجاد سوق لها دعت الأطباء والصيادلة للإسهام فيها، وبناء عليه تعد هذه المرحلة نواة أولية لتكوين الصناعات الآلية الحديثة في العراق. بدأت الصناعات الدوائية في العراق في منتصف القرن العشرين وكانت نتيجة لاتفاقية التعاون مع الاتحاد السوفيتي (السابق)، حيث تم التوقيع على هذه الاتفاقية في سنة 1958 وتمت المباشرة في تنفيذها عام (1961-1962). نصت الاتفاقية على منح العراق قرضاً قيمته (15) مليون دينار وبفائدة سنوية2.5% لجميع الصناعات، والتي تضمنت إنشاء 13 مشروعاً صناعياً، وقد تعهد الاتحاد السوفيتي (السابق) على وضع التصاميم والدراسات الضرورية لها والتجهيز بالآلات والمعدات الانتاجية، في حين أخذ العراق مسؤوليات القيام بأعمال الهندسة المدنية وتوفير الأيدي العاملة والأرض (وفيق، 2006: 24-25).

**ثانيا. أنواع الصناعات الدوائية في القطاع الخاص من حيث الحجم:** وفقا للإحصاء الصناعي من حيث تصنيف فأن المؤسسات الصناعية الدوائية في العراق تصنف إلى ثلاثة أنواع:

1. **الصناعات الدوائية الكبيرة:** هذه الصناعات هي الصناعات التي تستخدم (30) شخص فأكثر أو إنها تستثمر 100 ألف دينار وأكثر في المكائن والآلات، ومثال على ذلك (شركة المصنع العراقي للمواد الصيدلانية (IPI))، شركة النهرين لصناعة الأدوية المحدودة، شركة المنصور للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل، شركة الشرق الأوسط لصناعة الادوية المحدودة، شركة الفرات لصناعة الأدوية، شركة الصفا لإنتاج الأدوية البشرية والبيطرية، مصنع الشفا لإنتاج الادوية والمستلزمات الطبية، شركة دجلة لصناعة الأدوية المحدودة).
2. **الصناعات الدوائية المتوسطة**: هي تلك الصناعات التي تستخدم من 11-29 شخصاً وتستثمر أقل من 100 ألف دينار للمكائن والآلات، ومثال على ذلك (شركة وادي الرافدين لصناعة الادوية، شركة الكندي للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية).
3. **الصناعات الدوائية الصغيرة:** هذه الصناعات تستعمل أقل من 10 عاملين وتكون استثماراتها في المكائن أقل من 100 ألف دينار ومثال على ذلك مصنع الدواء العربي (وفيق، 2006: 30).

**ثالثاً. نشأة الشركات الدوائية الخاصة في العراق:** بلغ عددٍ المؤسسات الدوائية التابعة للقطاع الخاص21 شركة ومصنعاً دوائياً محققة نسبة 82,2% من عددٍ مؤسسات الصناعات الدوائية، والتي موضحة بالشكل رقم (1):

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 330-345
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.17

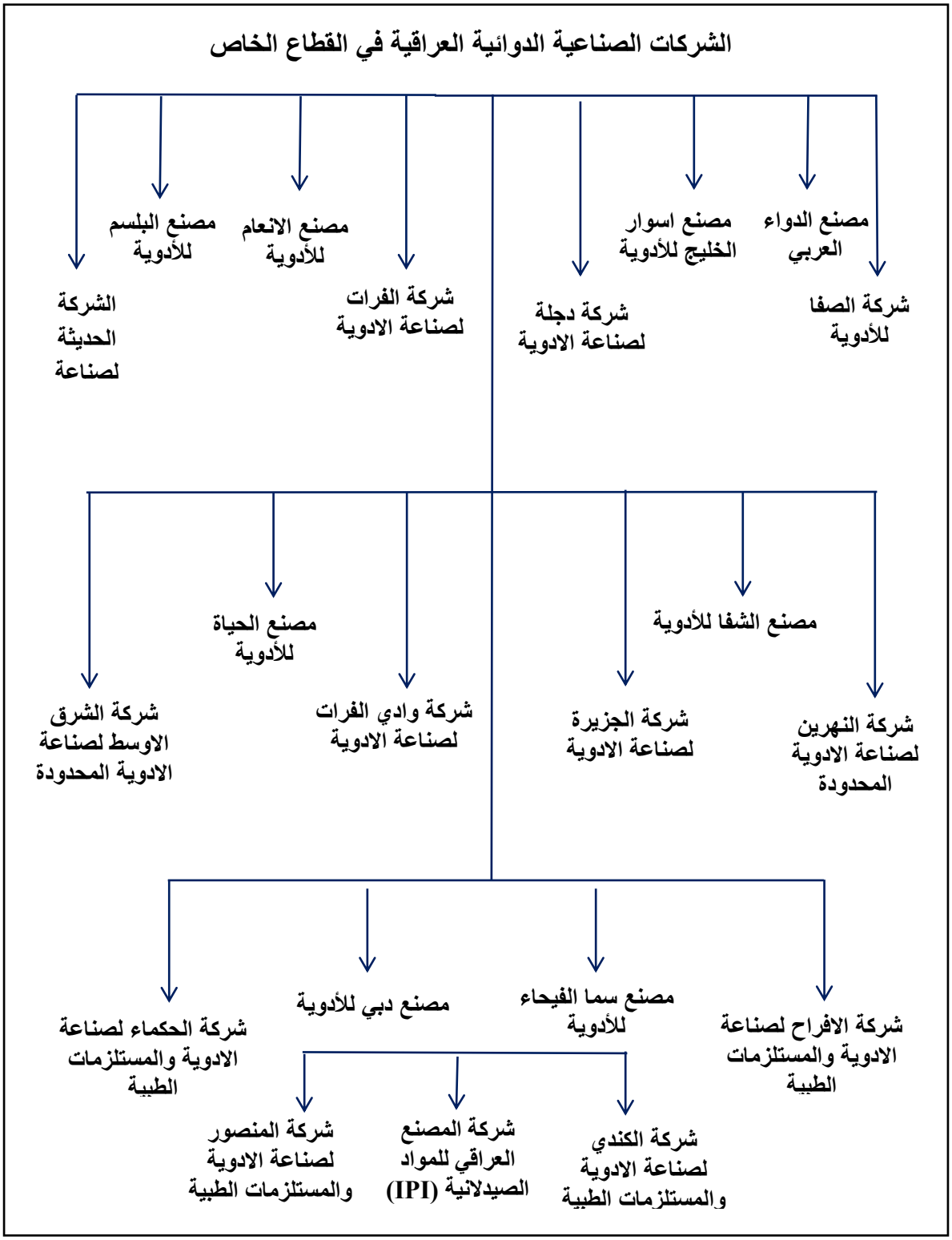


الشكل (1): الصناعات الدوائية العراقية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على/ مصطفى الهيتي، صناعة الادوية العراقية معوقات وحلول (2019) ، متاح على الرابط 25/1/2023.

https://www.arabhellenicchamber.gr/wp-content/uploads/2019/07/6.-Dr.Mustafa-Al-Hiti.pdf

ومن هذه المؤسسات هي:

1. شركة المصنع العراقي للمواد الصيدلانية (IPI) والذي يعد أقدم مصنع عراقي تأسس في عام 1954 في بغداد بلغ عدد العاملين فيه 94 عاملاً والذي يشكل نسبة 2,3% من عدد العاملين في الصناعات الدوائية، والتي تنتج (مراهم، قطرات، مساحيق، اشربة، اقراص).
2. شركة الأفراح لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية (APC) تأسس في عام 1957 في بغداد، والتي تنتج (حبوب، مساحيق، اشربة) والتي تعمل ضمن مواصفات التصنيع الدوائي الجيد.
3. شركة النهرين لصناعة الأدوية تأسست في عام 1973 في محافظة بغداد بلغ عدد العاملين فيها (30) بنسبة (0,7%) من عدد العاملين في الصناعات الدوائية، والتي تنتج (حبوب، اشربة).
4. شركة المنصور لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية ومواد التجميل تأسست في عام 1989 في محافظة بغداد /ابو غريب، بلغ عدد العاملين فيها (70) عاملاً والتي تشكل نسبة (1,7%) من عدد العاملين في الصناعات الدوائية، والتي تنتج (حبوب، معقمات، مواد تجميل، شرابات، معلقات).
5. شركة الشرق الأوسط لصناعة الأدوية المحدودة بلغ عدد العمال فيها (45) عاملاً والتي تشكل نسبة (1,1%) من عدد العاملين في الصناعات الدوائية، والتي تنتج (ادوية للاستعمال الخارجي والداخلي).
6. مصنع وادي الرافدين تأسس في عام 1995 بلغ عدد العاملين فيه (17) عاملاً والذي يشكل نسبة (0,4%) من عدد العاملين في الصناعات الدوائية، والذي ينتج (أقراص، معلقات، شرابات).
7. مصنع أدوية الفرات تأسس في عام (1996) في محافظة بغداد يبلغ عدد العاملين فيه (41) عاملاً وبنسه (1%) من عدد العاملين في الصناعات الدوائية، والذي ينتج (كبسول، حبوب، اقراص).
8. شركة الصفاء لصناعة الأدوية البشرية والبيطرية تأسست في عام 1996 في محافظة ديالى بلغ عددٍ العاملين فيها (30) عاملاً والذي يشكل (0,7%) من عدد العاملين في الصناعات الدوائية، والتي تنتج (تحاميل، شرابات، كبسول، حبوب).
9. مصنع الشفاء لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية تأسس في عام 1996 في بغداد /المدائن بلغ عدد العاملين فيه (90) عاملاً والذي يشكل نسبة (2,2%) من عدد العاملين في الصناعات الدوائية، والذي ينتج (سرنجات، قطرات، فيالات، امبولات للزرق).
10. شركة دجلة لصناعة الأدوية المحدودة تأسست في عام (2004) في محافظة صلاح الدين/المنطقة الصناعية بلغ عدد العاملين فيها (36) وبنسبة (0,8%) من عدد العاملين في الصناعات الدوائية وتنتج (حبوب، اشربة).
11. شركة الكندي لإنتاج والأدوية والمستلزمات الطبية والذي ينتج (منتجات صيدلانية، مستحضرات تجميل) تأسس عام 2004، بلغ عدد العاملين فيه (11) وبنسبة (0.2%) من عدد العاملين في الصناعات الدوائية في عام 2005| (البيرقدار، 2006: 41-42).
12. مصنع الدواء العربي والذي ينتج (اشربة متنوعة) تأسس عام2003 بلغ عدد العاملين فيه 8 بنسبة (2,2%) من عدد إجمالي العاملين في الصناعات الدوائية (Al-Hiti, 2019: 4-5)
13. شركة الحكماء لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية (HDI) تأسست عام 2003 في الموصل براس مال (8000) مليون دينار، ساهم القطاع الخاص نسبة 78% من حصة الشركة مع نسبة مساهمة 22% من الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية / سامراء.

**رابعاً. تحديات الصناعات الدوائية في القطاع الخاص**: شهد سوق الأدوية العراقي نمو سريع مقارنة بالأسواق النامية الأخرى في كل من قطاع الأدوية صاحب العلامة التجارية والمبتكرة، ولكن يواجه القطاع الخاص بعض الصعوبات منها:

1. إن سوق الأدوية الخاص يعد من أحد الأسواق الخارجة عن سيطرة الدولة وقد صرحت وزارة الصحة عن قلقها الشديد والذي وصفته بأنه خطير وغير منظم وغير خاضع للرقابة
2. في القطاع الخاص يوجد حوالي 80% من الصيدليات ومخازن الأدوية بالجملة والمكاتب العلمية لا تعتمد على نظام التسعير الرسمي الذي وضعته وزارة الصحية ونقابة الصيادلة.
3. عدم السيطرة على التحكم في معاملات الأدوية الخاصة بالقطاع الخاص في الحدود من قبل الشركات الخاصة وذلك بسبب ضعف إجراءات الرقابة الحكومية. وضعف السيطرة على المنافذ الحدودية مثل الموانئ والمطارات وطرق التجارة البرية والتي تنتهي بإغراق السوق بالأدوية المضادة والأدوية غير المرخصة والصيدليات غير النظامية، ودخول الكثير من غير المتخصصين في عملية توريد الأدوية عبر طريق مسارات غير منتظمة (سهور، 2003: 100).
4. الصيدليات والمخازن التابعة الى القطاع الخاص لا تستوفي شروط التداول من حيث التسجيل والموافقة أو اختبار الأدوية، فإن القطاع الخاص خارج نطاق تنظيم وإشراف ومتابعة وزارة الصحة (Al-Hiti, 2019: 2).
5. أثر جائحة كورونا على الوضع الصحي حيث أدى انتشار جائحة كورونا إلى اعتراض مسارات التنمية المستدامة ولم يكون في العراق فقط وإنما في أغلب دول العالم، ولكن تباين أثرها من دولة إلى أخرى، وقد كان العامل الحاسم في ذلك الوضع هو ضعف الأنظمة والمؤسسات الصحية وأوضاع الناس (World Health Organization 2013)

**خامساً. معيار تقييم الأداء للشركات الكبيرة للصناعات الدوائية في القطاع الخاص:** يوجد الكثير من المعايير التي يمكن استخدامها في عملية تقييم الأداء حيث سيتم استخدام مجموعة من المعايير وبحسب توفر البيانات للشركات الكبيرة للصناعات الدوائية في القطاع الخاص المتحصل عليها من وزارة الصناعة والمعادن للمدة (2010- 2020).

**1. تقييم الأداء باستخدام معيار الانتاجية:** يعد معيار الانتاجية من المعايير المهمة في عملية تقييم الأداء الاقتصادي حيث سيتم استخدام الانتاجية الجزئية فقط والتي تعرف بأنها الانتاجية المتعلقة بكل عنصر من عناصر الإنتاج والتي تستخدم لقياس إنتاجية عناصر الإنتاج بشكل منفرد والذي يعد من المقاييس الدقيقة لقياس الانتاجية، ومن المؤشرات الإنتاجية الجزئية المستخدمة للصناعات الدوائية في القطاع الخاص هي مؤشرات (انتاجية العامل، انتاجية الأجر) فقط وذلك حسب توفر البيانات.

❖ **إنتاجية العامل:** يستخدم هذا المؤشر في قياس قيمة الإنتاج التي ينتجها العامل وذلك من خلال تقسيم قيمة الانتاج على عدد العمال ومن خلال الجدول رقم (1) يلاحظ ان إنتاجية العامل كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة (2010_2020). إذ بلغت (16.964) ألف دينار في عام (2010) ثم انخفض الى (9.52) ألف دينار في عام (2011) وبعدها ارتفعت في العام التالي إلى (12.155) ألف دينار ثم ارتفعت الى (33.042) ألف دينار في عام (2013) والتي تعد أعلى قيمة إنتاجية العامل خلال مدة الدراسة والتي استمرت بشكل متذبذب الى العام (2020) حيث بلغت (28.894) ألف دينار وقد بلغ متوسط انتاجية العامل (20.747) ألف دينار والتي تعد نسبة منخفضة اذا تم مقارنتها مع الأجور التي يحصل عليها العامل في الانتاج، حيث يعود سبب هذا الانخفاض هو

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 330-345
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.17

زيادة عدد العمال بشكل كبير والذي يؤدي إلى ضعف السيطرة عليهم انخفاض التقنية المستخدمة في الإنتاج والاعتماد بالدرجة الكبيرة على العمال في الإنتاج.

الجدول (1): إنتاجية العامل للشركات الدوائية الكبيرة في القطاع الخاص للمدة (2010-2020)

| السنوات | قيمة إنتاج (بالمليون دينار) | عدد العاملين | الإنتاجية (بالألف دينار) |
|---|---|---|---|
| 2010 | 950 | 56 | 16.964 |
| 2011 | 714 | 75 | 9.52 |
| 2012 | 1325 | 109 | 12.155 |
| 2013 | 3106 | 94 | 33.042 |
| 2014 | 679 | 30 | 22.633 |
| 2015 | 873 | 64 | 13.640 |
| 2016 | 476 | 22 | 21.636 |
| 2017 | 3733 | 172 | 21.703 |
| 2018 | 5028 | 199 | 25.266 |
| 2019 | 4531 | 199 | 22.768 |
| 2020 | 5750 | 199 | 28.894 |
| المتوسط | | | 20.781 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد (المجاميع الإحصائية الصادرة عن وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء الصناعي، الجهاز المركزي للإحصاء).

- **إنتاجية الاجر:** تعد إنتاجية الأجر حاصل قسمة قيمة الإنتاج على إجمالي الأجور المدفوعة للعمال، حيث يلاحظ من الجدول رقم (2) أن كل وحدة نقدية للأجور المدفوعة للعمال تساهم في خلق (10.7) دينار من الإنتاج في عام (2010)، والتي تعد أعلى نسبة من إنتاجية الأجر خلال مدة الدراسة والذي يرجع سبب الارتفاع إلى انخفاض الأجور والرواتب المدفوعة للعمال، وبعدها انخفضت إنتاجية الأجر إلى (2.72) في عام (2011)، ثم استمرت بشكل متذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت (6.41) في عام (2020)، مما تقدم يلاحظ أن إنتاجية الأجر كانت تتسم بالانخفاض طيل فترة الدراسة بسبب ارتفاع الأجور المدفوعة إلى العاملين.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 330-345
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.17

الجدول (2): إنتاجية الاجر للشركات الدوائية الكبيرة في القطاع الخاص للمدة (2010-2020)

| السنوات | قيمة إنتاج (بالمليون دينار) | مجموع الأجور (بالمليون دينار) | الإنتاجية (بالمليون دينار) |
|---|---|---|---|
| 2010 | 950 | 88 | 10.79 |
| 2011 | 714 | 262 | 2.72 |
| 2012 | 1325 | 375 | 3.53 |
| 2013 | 3106 | 325 | 9.55 |
| 2014 | 679 | 160 | 4.24 |
| 2015 | 873 | 352 | 2.48 |
| 2016 | 476 | 98 | 4.85 |
| 2017 | 3733 | 714 | 5.22 |
| 2018 | 5028 | 867 | 5.79 |
| 2019 | 4531 | 836 | 5.41 |
| 2020 | 5750 | 896 | 6.41 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد (المجاميع الإحصائية الصادرة عن وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء الصناعي، الجهاز المركزي للإحصاء).

2. **التقييم باستخدام القيمة المضافة:** يستخدم هذا المعيار لمعرفة قدرة المنشآت الكبيرة في القطاع الخاص للصناعات الدوائية على خلق القيم الجديدة الناتجة من العملية الانتاجية، وما مقدار مساهمته مع الوحدات الاقتصادية الاخرى في تكوين الناتج القومي والدخل القومي، ومن أجل هذا السبب تم استخراج القيمة المضافة الاجمالية والناتجة من القيمة الانتاجية مطروحا منها قيمة المستلزمات الانتاجية الداخلة في العملية الانتاجية، حيث يلاحظ من الجدول رقم (3) أن القيمة المضافة الاجمالية بلغت (742) مليون دينار في عام (2010) ثم انخفضت هذه القيمة في العام اللاحق الى (518) مليون دينار ثم ارتفعت الى (806) مليون دينار في عام (2012) واستمرت بالارتفاع إلى أن وصلت إلى (1.873) مليار دينار في عام(2013) واستمرت بشكل متذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت (2.347) مليار دينار في عام (2020) والتي تعد أعلى قيمة مضافة إجمالية تحققها المنشآت الكبيرة في القطاع الخاص للصناعات الدوائية.

مما تقدم يمكن القول إن الصناعات الدوائية في القطاع الخاص تساهم في خلق القيم الجديدة وتكون الدخل والناتج القومي.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 330-345
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.17**

الجدول (3): معيار القيمة المضافة للشركات الدوائية الكبيرة في القطاع الخاص للمدة (2010- 2020)

| السنوات | قيمة إنتاج (بالمليون دينار) | مستلزمات الانتاج (بالمليون دينار) | القيمة المضافة (بالمليون دينار) |
|---|---|---|---|
| 2010 | 950 | 208 | 742 |
| 2011 | 714 | 196 | 518 |
| 2012 | 1325 | 519 | 806 |
| 2013 | 3106 | 1233 | 1873 |
| 2014 | 679 | 204 | 475 |
| 2015 | 873 | 336 | 537 |
| 2016 | 476 | 179 | 297 |
| 2017 | 3733 | 2425 | 1308 |
| 2018 | 5028 | 2724 | 2304 |
| 2019 | 4531 | 2755 | 1776 |
| 2020 | 5750 | 3403 | 2347 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد (المجاميع الإحصائية الصادرة عن وزارة التخطيط، مديرية الإحصاء الصناعي، الجهاز المركزي للإحصاء).

3. **معيار النمو:** يستخدم هذا المعيار في قياس نسبة التغير والتباين بقيمة الإنتاج الكلية ارتفاع وانخفاض خلال مدة الدراسة حسب متغيرات الإنتاج لكل عام من أجل معرفة الكفاءة الانتاجية لكل الأعوام وتحديد العام الأكثر كفاءة وذلك يتم من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{السنة الحالية - سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}} \times 100$$

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن نسبة النمو كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة الدراسة للصناعات الدوائية في القطاع الخاص للمنشآت الكبيرة حيث بلغ أعلى نسبة نمو في هذه المدة (684) في عام (2017). وكان أقل معدل نمو بلغ (-45) في عام (2016).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 63, Part (1): 330-345
**Doi:** www.doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.17

الجدول (4): معيار النمو للشركات الدوائية الكبيرة في القطاع الخاص للمدة (2010-2020)

| السنوات | قيمة إنتاج (بالمليون دينار) | معدل النمو% |
|---|---|---|
| 2010 | 950 | 100 |
| 2011 | 714 | 24– |
| 2012 | 1325 | 85 |
| 2013 | 3106 | 134 |
| 2014 | 679 | 67 |
| 2015 | 873 | 28 |
| 2016 | 476 | 45– |
| 2017 | 3733 | 684 |
| 2018 | 5028 | 34 |
| 2019 | 4531 | 9– |
| 2020 | 5750 | 26 |

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد (المجاميع الإحصائية الصادرة عن وزارة التخطي مديرية الإحصاء الصناعي، الجهاز المركزي للإحصاء).

## المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

**أولاً. الاستنتاجات:**

1. لا تزال الصناعات الدوائية المحلية بحاجة إلى إعادة تأهيل وتقييم شامل واختيار أسلوب إصلاح مناسب بعد عمليات التدمير التي تعرضت له شركات الأدوية نتيجة الأعمال الإرهابية.
2. بالرغم من القرارات الاستثمارية في مجال تشجيع القطاع الخاص ودعمه إلا أن تأثير تلك القرارات على المناخ الاستثماري لم يزل محدود خلال استمرار التحديات الأمنية.
3. القطاع الدوائي الخاص بحاجة إلى الاستثمار الأجنبي من أجل الحصول على التمويل والتكنولوجيا الحديثة، وفق صيغ الامتياز أو التعاون أو المساهمة في إنشاء مصانع جديدة.
4. ارتفاع أجور العاملين في القطاع الخاص أدت إلى انخفاض قيمة انتاجية الأجر.
5. كانت القيمة المضافة الإجمالية للقطاع الخاص موجبة خلال فترة الدراسة والتي تعني أن الصناعات الدوائية الكبيرة في القطاع الخاص تساهم في خلق قيمة جديدة وتكوين الدخل والناتج القومي.

**ثانياً. المقترحات:**

1. تشجيع الأفراد والمؤسسات في المشروعات البحثية على أساس أن صناعة الأدوية تعتمد على برامج البحث والتطوير.
2. ضرورة الاهتمام بالصناعات المكملة للصناعات الدوائية وذلك من أجل توفير ما تحتاجها الصناعات الدوائية من مستلزمات التعبئة والتغليف والذي يقلل من نسبة الاعتماد على الخارج وتقليل نسبة الاستيرادات المتعلقة بالصناعة الدوائية.
3. تنشيط القوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص التي يمكن من خلالها أن تشجعه على تعبئة إمكانات وخبراته داخل البلد.
4. ضرورة الاهتمام بعمليات تقييم الأداء للشركات الدوائية بشكل دوري ومستمر من أجل ضمان تنفيذ الأهداف المحددة سابقاً. والتعرف على انحرافات وتحديد أسبابها ومعالجتها من أجل ضمان عدم تراكمها والذي يجعل من الصعب تحديدها ومعالجتها مستقبلا.
5. تشجيع زراعة النباتات الداخلة في الصناعات الدوائية، وذلك للامتلاك العراق الميزة النسبية في زراعة النباتات الطبية.
6. تفعيل التنسيق بين وزارة الصحة وشركات الأدوية من أجل الاستفادة من الخبرات من أجل التصنيع الدوائي بدلا من استيراده من الخارج.

**المصادر**

**اولاً. المصادر العربية:**

1. ال ادم، يوحنا عبد، واللوزي، سليمان، (2005)، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار الميسرة للنشر، عمان، الأردن
2. اوزكان، كمال، (2020)، الصناعات التحويلية صناعات استفادت من الازمة: الصناعات الدوائية، رأي في خبر (رأي في أزمة)، العدد 18، تمو، مصر.
3. الجبوري، زياد خلف خليل، (2002)، تقويم كفاءة للشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سامراء للمدة1980-1999، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
4. جلالي، ياسمينة، (2010)، المحاسبة عن تكاليف البحث والتطوير وفق النظام المحاسبي في الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية مدخل مقارن حالة مركز البحث والتطوير صيدال، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
5. الجميلي، حمد مهدي صالح حسين، (2018)، تقييم كفاءة الاداء للشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سامراء للمدة (2000-2016)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
6. سهو، نزهان محمد، (2003)، مستقبل الصناعات الدوائية العراقية في ظل العولمة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.
7. العاني، ثائر محمود رشيد، (2018)، الإعداد والتخطيط لدراسات الجدوى وتقييم أداء المشاريع الاستثمارية، دار الكتب والوثائق، الطبعة الأولى، جامعة بغداد، العراق.
8. العلاق، بشير، (2007)، اساسيات التسويق الدوائي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

9. العيساوي، كاظم جاسم، (2015)، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
10. كجه جي، صباح، (2002)، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه وتطبيقاته وأجهزته الجزء الأول، بغداد.
11. هجيرة، تومي، (2020)، الاستثمار في الصناعة الدوائية سبيل لتحقيق الأمن الدوائي في ظل جائحة كورونا، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد 3.
12. وفيق، هند فوزي، (2006)، الصناعة الدوائية في العراق (دراسة في الجغرافية الصناعية)، (رسالة غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، العراق.

**ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Ling Wang, (2009), The Modern Pharmaceutical Industry: History Current Position and Challenges. PP 33- 34.
2. Dr.Mustafa Al-Hiti, (2019), Iraqi Pharmaceutical Industry: Obstacles and Solutions, Iraqi Pharmaceutical Syndicate. PP 4-5.
3. Shiqw, et al. (2010), Study on natural medicinal chemistry and new drug development. Chin Herb, Drugs.vol:41,PP1583-1589
4. World Health Organization, (2013), Demographic, social and health indicators for countries of the Eastern Mediterranean. Cairo, WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean, WHOEM/HST/213